الحركة الديمقراطية الاجتماعية
الامانة العامة

الرباط يوم 30 أبريل 2020

بلاغ عن المكتب السياسي

عقد المكتب السياسي للحركة الديمقراطية الاجتماعية مساء يوم الخميس 30 أبريل 2020 اجتماعا عن بعد برئاسة الأخ عبد الصمد عرشان الأمين العام، وقد تمحور حول أهم مستجدات الساحة السياسية وعلى رأسها الظروف الصحية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر منها بلادنا في أجواء الحجر الصحي لمواجهة وباء كورونا "كوفيد 19" والتدابير الاحترازية والإجراءات الإستباقية التي قام بها المغرب في وقت قياسي بتعليمات من صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، التي كان لها آثار طيبة في نفوس المواطنين وصدى دولي واسع لما تميزت به الإستراتيجية المتخذة لمواجهة الوباء في جو من التعبئة الوطنية على جميع المستويات الطبية والأمنية والاجتماعية، ومتابعة الحكومة في تنفيذ التعليمات الملكية السامية والحرص على إنجاح هذه الإستراتيجية بإعطاء الأولوية والأسبقية للمواطن المغربي بدون تردد.

وفي زحمة أجواء الحجر الصحي طلعت علينا بعض المنابر الإعلامية وفاجأتنا بتسريب بعض فقرات مشروع قانون 20-22 المتعلق بتقنين استعمال وسائل التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوح.

ونحن في هيئتنا نساءل الحكومة عن مسؤوليتها في تسريب فقرات من القانون، وطرحه للنقاش في هذه الظروف الاستثنائية والجهود والتضحيات التي تبذلها الدولة بكافة سلطاتها المدنية والعسكرية والأمنية لانقاد بلادنا من هاته الجائحة وتبعاتها الصحية على المواطنين.

كما نؤكد أن هيئتنا ، انطلاقا من مبادئها الأساسية في الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان وحرية الرأي و التعبير، كما أكد على ذلك دستور المملكة، وما راكمته بلادنا من مكاسب حقوقية وقانونية، لا تقبل أي تراجع عن هذه المكتسبات أو المس بالدستور كاسمي قانون في البلاد.

وسنعلن عن موقفنا النهائي من هذا المشروع حالما نتوصل بنصه النهائي بصفة رسمية وبكامل فقراته وبنوده.

عن المكتب السياسي

إمضاء : عبد الصمد عرشان
الأمين العام للحركة الديمقراطية الاجتماعية